

للنشر

الأثنين 26 أغسطس 2013م

الديمقراطية نظام جديد على شعوبنا العربية

كتبت في مقالة سابقة رأيي موجز عما يدور في مصر. وفي هذه المقالة أضيف إلى رأيي السابق بعض المعلومات عن الوضع هناك.

تعتبر الديمقراطية الليبرالية نظام سياسي جديد على الأنظمة العربية المعاصرة، فقد غاب عنها - هذا النظام - فترة من الزمن تزيد عن 60 عاما، وبالتحديد بعد خروج الاستعمار الأوروبي خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، حين طبق الاستعمار بعض مبادئ الديمقراطية التي تتماشى مع مصالحه - في دولنا المُستعمَرة - آنذاك.

ونتيجة لذلك برزت صراعات غير ديمقراطية يدور رُحاها حاليا في دول ثورات الربيع العربي، التي رمت حكامها الدكتاتوريين الفاسدين في مزبلة التاريخ على أمل استبدالهم بنظم برلمانية ديمقراطية. إلا أن هذه الصراعات، الجاري أتونها في هذه البلدان، تُعتبر حتمية بحسب مبدأ التطور، والارتقاء، والتغيير إلى الأفضل في الأنظمة الاجتماعية منذ الأزل. وهذا ما خبِرهُ كل مُطَّع وقارئ للتاريخ البشري.

يؤكد مؤرخو السياسة المعاصرين أن الديمقراطية الليبرالية هي التي سينتهي إليها التاريخ الإنساني في نهاية الأمر.

فلقية خبرة أنظمتنا العربية بأسس الديمقراطية، قام عسكر مصر بفض اعتصام ميدانتي النهضة، ورابعة العذوية، وفرض حضر التجول، بطريقة غير ديمقراطية. ومن ناحية أخرى فإن التشدد والتطرف والتعصب الديني الذي مارسه "حزب الحرية والعدالة" خلال فترة حكمه القصيرة، كان أحد أسبابه أيضا قلة خبرة أحزابنا السياسية بأسس الديمقراطية.

فعلى سبيل المثال طبقت تركيا، ماليزيا، وإندونيسيا، وبعض دول آسيا الوسطى الإسلامية، وأيضا الدول غير الإسلامية الآسيوية التي سبقتنا في تطبيق الكثير من أسس الديمقراطية، كان أهمها تطبيق سياسة التعايش السلمي بين كافة أطياف المجتمع بمختلف مذاهبها وأفكارها، وأديانها، و مُعتقداتها، وأقامت تلك الدول حكومات مدنية لا يسيطر عليها العسكر أو رجال الدين المتطرفين. كما أنها نبذت سياسة إلغاء أو إقصاء الآخر، وهو ما يحاول طرفي النزاع في مصر عمله حاليا.

مثال على ذلك، صرح أحد قادة "حزب الحرية والعدالة المصري" قبل فترة، في مقابلة له في إحدى قنوات التلفزيون المصري قائلا:- (إن أي مسلم في أي دولة إسلامية أخرى، ولو كان حتى في ماليزيا التي تبعد (عنا آلاف الكيلومترات، لهو أقرب إليّ من أي قُبْطي مسيحي يعيش بيننا هنا في مصر.

كما صرح مسئول سلفي آخر بضرورة هدم تمثال أبو الهول باعتباره صنما!!!... يا إلهي .. أين سيدنا عمر بن الخطاب من هؤلاء؟، فحينما أستلم ابن الخطاب مفتاح القدس من حاكم القدس المسيحي، أصدر ابن

الخطاب أمرا للمسلمين ينهيه فيهم عن هدم المعابد والكنائس والتماثيل التي بناها المسيحيون واليهود، تقديرا لمشاعرهم ولمواطنتهم في القدس الشريف.

تتفند تصريحات مسئولى هذه الجماعات الإسلامية على أنها تصريحات شوفينية (1) مفرطة في الشطط والتطرف والتعصب الدينى، لم يراع فيها هؤلاء المسئولين مشاعر أطراف المجتمع الأخرى المختلفة التي تعيش وتكد وتدافع عن حياض ذلك الوطن الجريح سواء بسواء مع بقية أفراد المجتمع المصري؟، وكلنا يعلم بأن المصريين الأقباط المسيحيين مثلهم مثل المصريين المسلمين، نبتوا في تربة مصر قبل أكثر من 1400 عام مضت، أي قبل ظهور ديننا الإسلامي الحنيف.

الغريب في الأمر أنه، لا "حزب الحرية والعدالة المصري الحاكم" آنذاك، ولا رئيس الدولة الذي كان من أعضاء ذلك الحزب في ذلك الحين، استنكروا هذه الأقوال، أو حتى صرحوا بأنها إنما هي تعبير عن رأي قائلها ليس إلا عندما نطالع تاريخ حزب العدالة والتنمية الإسلامي التركي – مثلا - نرى أن هذا الحزب الإسلامي ذو التاريخ السياسي العريق، لم يطبق الشريعة (2) على مجتمعه، تقديرا منه لشعور المسيحيين، واليهود، والعلمانيين والمذاهب الأخرى التي يقطن معتقياها تركيا. فهؤلاء جميعا يتعايشون في تركيا بسلام تحت "مظلة قانون" المواطنة المتساوية.

ونفس الشيء يمارس في ماليزيا التي تأوي، إلى جانب المسلمين، أديان أخرى كالبودية، والمسيحية والهندوسية وغيرها، بنسبة تقرب من (49%) ، فما بالكم بـ مصر التي يقطنها ما يزيد عن 30% من المسيحيين، والشيعيين، والعلمانيين، وغيرهم من الأجناس، والأديان والمذاهب الأخرى.(المصدر: موسوعة ويكيبيديا الحرة).

إن أراد العسكر في مصر، أن يثببتوا للشعب بأنهم يعملون حثيثا لإرساء دعائم الديمقراطية، عليهم أن يعلنوا في أقرب فرصة ممكنة وفي هذا الظرف الحرج والعصيب، عن إجراء استفتاء شعبي يطلبون فيه الموافقة على إجراء انتخابات حرة خلال فترة وجيزة، تقاديا لإراقة مزيد من الدماء.

أما مسئولو "الأحزاب الإسلامية" المصرية، فننضرع إلى الله أن يلهمهم الحكمة، ليحتكموا إلى العقل والمنطق و يقبلوا حلا وسطا يرضى جميع أطراف المجتمع بمختلف معتقداتهم، ومذاهبهم، تجنبا للفتنة التي يوجبها الأعداء المتربصين بالإسلام بشكل خاص، وبنا نحن كعرب، بشكل عام.

أختتم موضوعي هذا بما جاء في دستورنا الإلهي المحكم، في سورة "النحل" حين خاطب الله - جل جلاله - رسوله قائلا:

"ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۗ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۗ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (١٢٥)"

و جاء في سورة آل عمران

"ولو كننتَ فظًا غليظًا لانتفضوا من حولك (159). صدق الله العظيم".

فؤاد أبو بكر حيمد

"منسق" برنامج المنح اليابانية لمشاريع الأمن البشري الأهلية صغيرة الحجم

سفارة اليابان - صنعاء

هامش:

1. الشوفينية فكرة متطرفة وغير معقولة أسسها الفرنسي المدعو "نيكولاس تشوفين" أيام حكم نابليون. وهي تعني التحزب باسم المجموعة (الحزب) التي ينتمي إليها الفرد، وخاصة عندما يتضمن الحزب حقد وكراهية تجاه أي فريق منافس، كأصحاب التمييز العرقي (حركة كان منشأها في بريطانيا)... (المصدر:- موسوعة ويكيبيديا الحرة).

2. وفقاً لاستطلاع رأي أجراه "مشروع بيو لأبحاث الاتجاهات العالمية"، فإن 16% فقط من الأتراك ينظرون بإيجابية إلى موضوع تطبيق الشريعة. وما هو أكثر من ذلك، فإن هذه النسبة لم تزداد منذ مجيء «حزب العدالة والتنمية التركي» إلى السلطة في عام 2002م. (نفس المصدر أعلاه).

وعقب احمد عبدالله على مقال أبو بكر حيمد فقال:

كلام رائع وعاقلاً جداً مع ضرورة الاعتراف ان الدول العربية بحاجة الى مرحلة انتقالية يتم فيها توافق دستوري على طبيعتها وكيفية بناء الدولة الديمقراطية الحقيقية وعدم توظيف الأديان والمقدسات وكذلك الأيديولوجيات خلالها ، وبما يكفل تجنب النزاعات الداخلية ووضع كل القوى السياسية على ميزان واحد وحقوق متساوية ويتم حل كافة الأزمات الداخلية القديمة والحديثة من خلال العدالة الانتقالية ... الخ من الضرورات التي يجب التعامل معها في فترة الانتقال لتسوية الأرضية تماماً لديمقراطية ليبرالية إنسانية . عادلة كشرط للنمو الحضاري واللاحق بالتاريخ الذي يضيع من بين اصابعنا

شكرًا استاذ فؤاد

احمد عبدالله

أما عبدالرحمن ثابت فقال في تعقيبه:

لا أدري لماذا ندفع دفعا الى طريق الديمقراطية ونهرول في هذا الطريق الذي يقودنا اليه الغرب لنكون حقل تجارب له ليضع استراتيجاته القادمة ولمئات السنين القادمة...ولماذا يدفعنا الى هذا الطريق ويحجب عنا الطريق الى الحرية التي نحن في أمس الحاجة اليها. أيهما أهم الديمقراطية أم الحرية؟ الديمقراطية حق دستوري يمارسه المواطن كل أربع أو خمس أو ست سنوات ليذهب الى صندوق الاقتراع ليبدلي بصوته لمن يحب...وقد لا يذهب على الاطلاق وهذا من حقه. ولكن الحرية حق يومي يمارسه المواطن يوميا في كل ساعة ولحظة وثانية. الحرية في أن يعبر عن رأيه..الحرية في معتقده..الحرية في الحصول على عمل

مناسب وكفائته.. الحرية في حصوله على علاج مجاني له ولأسرته.. الحرية في تدريس أولاده وحصولهم على وظائف تتلائم ومؤهلاتهم دون وساطة.. الحرية في المحاسبة والمسائلة.. الحرية في مقارعة الاجراءات القمعية بحقه وحق الآخرين.. الحرية في وفي وفي... مئات الحريات التي يجب أن يشمها ويطعمها ويستنشقها يوميا في حياته. طز لأي ديمقراطية تسلبني حريتي اليومية. هنا في النت أصدقاء مهاجرون في دول متقدمة شتى مثل يحي نعمان في كندا ود. زهير في أمريكا وحسام سلطان في بريطانيا وقيس لقمان ود. شهاب، ووووآخرين كثيرين. أسألوهم عن هذا الموضوع وهل أي مواطن غربي يعرف اسم رئيس وزراء بلاده الا القلة المهمنة بذلك. اراهن أنه لا يعرف الجواب لأن ذلك لا يهمه في شئ طالما أن حريته اليومية مكفولة وربما يذهب الى صندوق الاقتراع أو لا يذهب لأن الديمقراطية في الغرب محسوبة بالملي و لا يمكن أن يترشح أحد لمنصب قيادي الا اذا كان يمتلك الشئ الفلاني. متى نصحو من هاجس الديمقراطية ونفكر في قضايا الحرية حتى ولو وصل الى السلطة الامام المتوكل أو الملك النعمان أو الشيخ الأزرق أو المناضل زعطان... الجائع يسمعك ببطنه ويهمه راحته وحريته ولا يهمه أي علم ترفعه سواء كان أحمر أو أخضر أو أسود أو منيل بستين نيلة. مع تحياتي.

عبدالرحمن ثابت

وكان رد أبوبكر حيمد عليهما:

أشكركما أخواني الأعزاء، عبد الرحمن ثابت، و يحي نعمان، على مداخلاتكم القيمة التي أضافت إلى مقالي معلومات قيمة و ثمينة.

فبالنسبة لموضوع ضرورة إنتقاد طرفي النزاع في مصر الغالية، فقد ذكرت أنا بالفعل أن العسكر وأحزاب الإسلام السياسي يتعاركون فيما بينهما، في محاولة لإلغاء وإقصاء الآخر. وهذا ما كنت أعنيه في مقالي عن الديمقراطية الليبرالية، وهو أن كليهما قليلي الخبرة بهذه الديمقراطية، وأن عليهما أن يحتكما إلى العقل والمنطق بعيدا عن الشطط، والتعصب، والتشدد ونبذ الآخر.

في مقالة للأخت "عائشة علي" نشرتها هيَ على "الفيس بوك"، قالت:

يفترض الاعتراف بأن "الآخر" هو "أنا"، وحقوقه ضمانة موضوعية لحقوقي وحريته ضمانة موضوعية (لحريتي. فكل واحد منا هو "أنا" لذاته و "آخر" لغيره؛ ولا ذاتية بلا أخرىة. الذاتية الحقيقية تعني الاستقلال والحرية، واغتنائها به أو بهم، وخلافها معناه الذاتية الفارغة الجوفاء الميتة المحددة بذاتها فحسب. . ولا حوار بلا تناصت وتعارف، وبلا اعتراف بقانون القول: "الإنسان سيد كلامه وخادمه" ويطلق عليه العامة اسم "احترام الكلمة"، وهو مظهر من مظاهر احترام الذات). أنتهى الإقتباس

أما بالنسبة للحرية وحقوق الإنسان التي يفترض على الحكومات ضمانها لكل أطياف المجتمع بمختلف أديانها ومذاهبها ومعتقداتها، أنقل لكما معنى "الديمقراطية الليبرالية" كما جاء في "موسوعة ويكيبيديا الحرة" "الديمقراطية، وخاصة الديمقراطية الليبرالية تفترض بالضرورة وجود حس بالقيم المشتركة بين أفراد

الشعب، لأنه بخلاف ذلك ستسقط الشرعية السياسية. و بمعنى آخر أنها تفتتريضُ بان الشعب وحدة واحدة. ولأسباب تاريخية تفتقر العديد من الدول إلى الوحدة الثقافية والعرقية للدولة القومية. فقد تكون هناك فوارق قومية ولغوية ودينية وثقافية عميقة. وفي الحقيقة فقد تكون بعض الجماعات معادية للأخرى بشكل فاعل. فالديمقراطية - والتي كما يظهر من تعريفها - تتيح المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات." انتهى الاقتباس.

أشكر كما مرة أخرى، وما أروع أن يستفيد كل منا، من الآخر.

خالص تحياتي،،،ه

أخوكم: فؤاد أبوبكر حيمد

الأستاذ العزيز وأخي فؤاد

المقال يستحق الاحترام لرئك ولا أختلف معك بأن هناك أخطاء من قبل قيادة الأخوان ولكنها ليست دموية من حيث المقارنة مع النظام النازي الحالي. لقد وضعت كل أصابع الاتهام على طرف واحد وأقتصررت حديثك الكتابي قام عسكر مصر بفض اعتصام ميدانتي النهضة، ورابعة العدوية، وفرض حضر التجول، بطريقة غير ديمقراطية. وكأنه حدث عابر ليس ذات أهمية ولم تعطي ولو جزء بسيط من جرائم القتل والتنكيل والتعذيب والأعتقالات التي أقترفها الجيش والأمن المصري والبلاطجة بحق مواطنين عزل كما تم أغلاق جميع القنوات المعارضة ومواجهة المظاهرات برفقة البلاطجة بقوة السلاح الفتاك ولقد شاهدنا ذلك عبر القنوات الأجنبية التي نقلت صورة واضحة لكل المجازر الغير انسانية. لا أختلف معك بأن الوضع في مصر معقد ويتطلب الى حكومة توافق لكل فئات الشعب عدى عن ذلك-- العسكر سيبسطون قوة جرائمهم الدموية التي تسري في أجسامهم والتي لاتقارن بما عمله شارون وبيغن وباراك بصورة خاصة واليهود بشكل عام بحق الشعب الفلسطيني الذي لا يزال يعاني ويلات الظلم والقتل حتى يومنا هذا وكذا الرئيس المجرم بشار الأسد ومن يوالوه بحق شعبه.

أقولها بكل بصراحة العقلية العسكرية للجيش العربية والأمن مدمرة فاسدة ولقد كان لندا أنطباع مشرف أيجابي عن الجيش المصري وعدم تدخله في الصراع السياسي الداخلي والأكتفاء بحماية الحدود والدستور للوطن الذي أختاره أغلب الشعب المصري ولكنه نكث وعده وعهده وسرعان ما كشف عن سلوكياته القاتلة ووجه كل عتاده في وجه شعبه الأعزل والأنزلاق الى الطريق المظلم المزري ليكشف عن نواياه الكامنة الخبيثة لأجل حفنة عفنة من المال. أدعوا الله عز وجل أن ينفذ شعب مصر وسوريا والعراق وتونس مما يحاك بهم من مؤامرات داخلية وأقليمية ودولية.

أخوك يحي نعمان

أما أشرف جرجره فكتب معلقاً على هذا الموضوع قائلاً :

الاخ فؤاد حيمد

تابعت باهتمام مقالك الاخير والتعقيب الذي أدلى به قارؤ المقال، والذي نشر كما أعتقد على صفحة الفيسبوك لانني غير مساهم أو متردد على الموقع. وأخص بالذكر هنا التعقيب الذي أرسل به زميل كلية عدن عبدالرحمن ثابت ويتسأل فيه:

"أيهما أهم الديمقراطية أم الحرية؟"

ولا أدري كيف يمكن نشر الحرية من دون منظومة سياسية لاعداد غفيرة من أي مجتمع متجانس من طوائف وأديان متشعبة تنظم سبل حياته ومعيشته اليومية وتحمي استقراره وأمنه. أي أن تكون هناك قوانين تنظم تطبيق المساواة في إطار نظام ديمقراطي عادل يضمن حريات افراد المجتمع. وكما قيل إن غرض الديمقراطية لا يكتفي بتحقيق الحرية السياسية وحدها ، و لا المساواة الإجتماعية وحدها ، بل بهما معا . لأن مبدأ الحرية والمساواة متداخلان فيما بينهما متكاملان يصعب الفصل بينهما ، حيث يقول أحد المفكرين : " إن الحرية و المساواة كلاهما وجهان لشيء واحد لا يمكن أن يكون أحدهما دون الآخر. و هذا الشيء هو الديمقراطية الخيرة".
إذا تاتي الديمقراطية الخيرة العادلة وتتبعها الحرية.
وستجد 3 ملحقات لما كتب تفصيلاً عن موضوع الديمقراطية والحرية.
أشرف جرجره

وقد رد فؤاد حيمد قائلًا:

أخي الأستاذ أشرف جرجرة،

أشكرك على مداخلتك الضافية، والملحقات المرفقة بها، والتي كتبها بعض مفكرينا العرب.

لقد أغنت مداخلتك ومرفقاتها، نقاشنا حول مسألة "الديمقراطية الليبرالية"، والتي لازالت تثير نقاشا حادا بين بعض فئات مجتمعاتنا العربية، ربما لأن ولاة أمورنا الدكتاتوريين الأغبياء الفاسدين، كتبوا أفكارنا ردحا من الزمن، ما أدى إلى أن ننسى أن ديننا الحنيف أمر بتطبيقها - فيما يخص العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان - على كل البشر، حين قال جلّ وعلا في كتابة المُحکم في سورة الحجرات الآية 13 (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير)، وقال رسوله الأعظم (ص) "لا فرق بين عربي ولا أعجمي، ولا أبيض، ولا اسود إلا بالتقوى".

بالرغم من ذلك، لازلنا نعتقد أن الديمقراطية الليبرالية إنما هي تقليد غربي عقيم، لا ينطبق على مجتمعاتنا الإسلامية المحافظة!!!.

الكثير من ولاية أمورنا إن لم يكن جميعهم، حوروا بعض تلك الآيات والأحاديث لتتماشى مع رغباتهم التسلطية الأنانية، وأفكارهم العقيمة، وجشعهم الاقتصادي، وأطماعهم السياسية.

لقد تطور الفكر والوعي الإنساني، ولن يقبل الآن بغير تطبيق قانون العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، على كل المواطنين في كل بلاد العالم، باختلاف جنسياتهم، ودياناتهم، ومذاهبهم، وأفكارهم، وعقائدهم.

ولتأكيد أن ديننا الحنيف أمرنا بتطبيق قانون العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، فإن شعار منظمة حقوق الإنسان الموسوم بـ "يولد كل الناس أحراراً، متساويين في الكرامة والحقوق" جاء على نمط ما نادى به أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب قبل ألف وأربعمائة سنة مضت، حين قال مقولته الشهيرة "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً".

أشكركم مرة أخرى على مشاركتك القيمة في هذا الموضوع
تحياتي
فؤاد ابوبكر حيمد

شكراً د. حميد الرفاعي على تفاعلك، ويبدو أنك تتفق معنا على أننا نعيش في عصر اختلطت وتمازجت فيه المجتمعات في الدول المدنية الحديثة، بكل الأجناس، والديانات، والمذاهب، وصار العالم قرية صغيرة.

لكن يبدو إن تطرف وتعصب بعض أجنحة الأحزاب الإسلامية التي حلت محل حكامنا الدكتاتوريين الطغاة، لم تع درس وتمادت في تعصبها الشوفيني، ناكرة أحقية تعايش معتنقي الأديان والمذاهب الأخرى معنا في وطن واحد، يكدح فيه الجميع من أجل حمايته وإعلاء شأنه.

لقد أدى هذا التطرف والتعصب إلى أن يجد - من يحارب الإسلام - العذر في التآمر علينا، وزجنا في معارك جانبية كان يمكن أن نتجنبها، لو أن أحزابنا الإسلامية نادت بتطبيق ما جاء في الآيات القرآنية التي تدعونا إلى تحكيم العقل والمنطق، وتنهينا عن ترهيب و قتل الناس بغير ذنب.

نعلم جميعاً أننا نعيش في زمن تهيمن على مسيرته قوى كبرى غاشمة. وهي تقف بقوة وعناد أمام إمكانية وصول الأحزاب الإسلامية "المعتدلة" إلى سدة الحكم بثتى الوسائل، مدعية خوفها من هيمنة المتعصبين الدينيين الشوفيين عليها في المستقبل.

من الجلي أن هذه الأمور صارت واضحة لكل ذي عقل، إلا أنه يبدو أن أحزابنا العربية الإسلامية المعاصرة، تجاهلت هيمنة وطغيان هذه القوى، في حين اعتدلت دول إسلامية أخرى غير عربية، كماليزيا، وتركيا، وإندونيسيا، ودول آسيا الوسطى الإسلامية وغيرها، وسلّمت من هذا الطغيان بانتهاجها سياسات حكيمة تتماشى مع تيار العصر، على أمل أن يأتي الوقت المناسب - بعد أن تتمكن من بناء دولة إسلامية قوية وعادلة - لتقف بثبات أمام طغيان القوى الكبرى التي تحارب إسلامنا بشتى الوسائل الماكرة.

خالص تحياتي
فؤاد أبو بكر حيمد

شكرا جزيلاً أخي البروفسور/د. الر فاعي على إيميلك، ولكن هل لنا أن نقرأ
لهذا الإيميل منك توضيحا
لك خالص التحية

أستاذنا الدكتور محمد البار، نرجوا لطيف مشاركتكم لإغناء هذه المناقشة
خالص التحية
فؤاد أبو بكر

الملاحق الثلاثة هامة رغم انها جميعا مليئة بالاطعاء وخاصة بحث: أيهما أسبق الحرية أم الديمقراطية فالكاتب لا يعرف التسلسل التاريخي للفلسفة ويجعل أرسطو ضمن فلاسفة أوربا عصر النهضة , ويخلط خلطا شديدا بين فلاسفة القرن العشرين والفلاسفة التنويريين في القرن السادس عشر الى التاسع عشر
ولكن الابحاث الاخرى تستحق الاطلاع والمناقشة ... ولاشك أن كاتب هذه المفولات لا يعرف شيئا عن الاسلام وهو من أجهل الناس به .ورغم ذلك فان ما كتب يستحق التعرف عليه ومناقشته بكل علمية وهدوء
د.محمد علي البار